

توجه حركتها ونشاطها وفقاً لمنهج الله في كل زمان ومكان^١ ، هذا المنهج الذي لا يخرج بحال عن ما جاء في القرآن والسنة وهم المصدرين الأساسيان للثقافة الإسلامية.

أهم نتائج البحث :

من أهم النتائج التي عالجها البحث وأبرزها أنه بين أهمية علم الثقافة الإسلامية وأنه العلم الذي يُحصّن به المسلم عقيدته وشريعته من معاول الأعداء. كما أنه الأساس في تكوين شخصية المسلم وبروز تلك الشخصية حيث يكون ذلك البروز بتمثل السمات التي تتميز بها الثقافة الإسلامية لأنّه تقرّر معنا في استعراض البحث أن ثقافتنا الإسلامية متميّزة من بين سائر الثقافات الأخرى ومرد ذلك التميّز أنها ربانية المصدر، شاملة المنهج، عالمية الهدف.

^١ - خصائص التصور الإسلامي ومقوماته للسيد قطب ص ١١٤ ، الطبعة السابعة.

الطلاق التعسفي

ومدى مطابقته للأحكام الشرعية

القسم الأخير

إعداد:

الدكتور جمعة محمد براج *

الرد على الدليلين السابع والثامن:

التعويض في الطلاق التعسفي لم يترافق عليه الزوجان ولم يثبت في أصل العقد، فلم يرد في العقد أي إشارة إليه وليس جزءاً من المهر المؤجل ولو كان الأمر كذلك لما ناقش أو عارض في ذلك أحد، بل الأمر على خلاف ذلك يجبر الرجل على دفع تعويض عن الطلاق رغم أنفه، ويبير ذلك بمبررات عقلية لا تقوم بها حجة.

أما الرد على الدليل الثامن فليس مسلماً لقائلين به لأن حق الزوج في الطلاق ليس مكروراً بل مباح شرعاً والكراهية قد تحدث إذا كان

* - عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة البلقاء التطبيقية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

القصد من الطلاق الإضرار بالزوجة فقط، كما أن التعويض لم يرد في عقد النكاح، فلو ورد في عقد النكاح لكان جزءاً من مؤجل الصداق يجب الوفاء به وليس الأمر كذلك فالتعويض لم يرد له ذكر في عقد الزواج ولم يترافق عليه الزوجان عند إجراء العقد ولو بحثنا في جميع عقود الزواج السابقة واللاحقة المحفوظ منها نسخ لدى المحاكم الشرعية لما وجدنا عقداً واحداً ينص على أن الرجل إذا طلق زوجته يجب أن يدفع تعويضاً مقداره كذا في مقابل ذلك و إلا لا تهمة جميع الحضور عند إجراء العقد بأنه يريد طلاقها بعد فترة معينة ومن أجل ذلك يلزم نفسه بتعويضها عن الطلاق مستقبلاً.

أما إذا تنازل الزوج عن جزء من ماله برضاه لزوجته فهذا يدخل تحت باب الهبة أو العطية لمطلقته وهو أمر جائز باتفاق الفقهاء لأنه منه وفضل من الزوج لمطلقته، أما القول بأن المرأة لها أن تشرط على زوجها أن لا يخرجها من بدلها فهذا الشرط عند الحنابلة ولم يوافقه عليه بقية الفقهاء وقد نص الحنفية على أن أي شرط يخالف مقتضى العقد يعتبر لاغياً ويمضي العقد صحيحاً¹.

وليس موضوع التعويض من هذا القبيل لأن الزوج لم يتنازل عن بعض أمواله كما أسلفنا وإنما يرغم على ذلك بحكم القانون الجائز فكيف يقال بعد ذلك بأنه تنازل اختياري عن بعض أمواله لمطلقته.

¹ - الصابوني/عبد الرحمن/مدى حرية الزوجين في إيقاع الطلاق ١٠٢/١

هذا وقد رد الفريق الثاني من الفقهاء المعاصرین على ما استدل به الفريق الأول بالآتي:-

١. القول بأن في ذكر أسباب الطلاق لتبريره كشف لأسرار البيوت أمام المحاكم لأن الطلاق قد لا يكون له سبب البته ، وإن كانت هناك أسباب بهذه الأسباب قد تكون نفسية، أو تتعلق بعرض امرأة صحيح، ولكن ليس على إطلاقه، لأن القضاء ينظر في طلب الزوج أو الزوجة التفريق لبعض الأمراض المتعلقة بالعورات المفجنة ويوكل الإطلاع عليها إلى بعض أهل الخبرة من الرجال أو النساء وقضية بحث أسباب الطلاق قد لا تكون بمثل هذا النوع من العيوب^١.

والحق يقال بأن اطلاع القضاء على بعض عيوب الزوجين التي توجب التفريق للضرر وهو من باب الضرورة، وليس من باب الضرورة البحث عن أسباب الطلاق لأن الطلاق ليس من الضرورة أن يكون له أسباب كما أن كشف بعض أسبابه قد يسبب إضراراً تفوق الأضرار التي تترتب على الإطلاع على بعض عيوب أحد الزوجين وتبقى آثار كشف هذه الأسباب ملزمة للمرأة ولأسرتها طوال حياتها.

٢. القول بأن في التعويض إلزام الزوج أن يعاشر زوجته وهو كاره لها هذا صحيح إلى حد كبير ولكن الزام الزوج بالتعويض ليس القصد

^١ - نفس المصدر.

منه إجباره على العيش مع زوجته وهو كاره وإنما القصد منه أن يبذل لها مبلغاً من المال حتى لا تبقى عرضه للفقر والبؤس فيجمع عليها بالإضافة إلى وحشة الطلاق الحرمان المالي الذي تقضي به بقية حياتها في عيش كريم^١.

وهذا القول لا يسلم لهم به لأن الزام الزوج بالتعويض لا يجعله يدفعه مختاراً بل يحاول التهرب من ذلك فدر استطاعته حتى ولو ادأه ذلك إلى أن يبقى مع امرأته وهو حاقد عليها يتنى لها ال�لاك في كل لحظة حتى يتخلص منها، ويسعى إلى ذلك جهده في الخفاء، والمرأة المطلقة كما أسلفنا لا تتعرض إلى البؤس وال الحاجة في ظل الدولة الإسلامية بل هي مكفولة الحاجات ونفقتها على أوليائها، وإنما ففي بيت المال فدعوى البؤس وال الحاجة حجة داحضة لا تقوم على أساس، إلا في خيال اللاهثين وراء سراب الغرب الحاقد.

وبعد هذا العرض لأقوال وأدلة الفقهاء في الطلاق التعسفي وما يتربّط عليه من تعويض مادي لا يسعني إلا أن أذهب إلى ترجيح رأي الفقهاء القائلين أن الطلاق التعسفي ليس له أساس في الإسلام، وكل المسوغات والأدلة التي ساقها القائلون بالطلاق التعسفي أدلة عقلية لا يلتفت إليها لعدم قيام الدليل عليها.

وكل ما يمكن أن يبرر ما ذهب إليه بعض الفقهاء المعاصرين من القول بالطلاق التعسفي أنهم يريدون مجازة أداء الإسلام وينظرون إلى

^١ - الصابوني عبد الرحمن مدي حرية الزوجين في اختيار الطلاق ١٠٣/١.

حياة البشر على أنها حياة مادية فقط ولا قيمة للعقيدة أو الأخلاق في هذه الحياة، وما علموا أن أداء الإسلام يجعلون من المرأة في ديار الإسلام معول هدم ، لهدم ما تبقى من حصنون الإسلام المنيعة ألا وهو الأسرة فإن استطاعوا هدم الأسرة يكونون قد أتوا على كل شيء في النظام الإسلامي لأن المرأة بعد طلاقها في الإسلام- لا يلقى بها إلى الشارع أو ملاجئ العجزة كما هو الحال في النظام الرأسمالي أو الشيوعي، وإنما تتزوج من زوج آخر، أو تعود إلى بيت أقاربها معززة مكرمة، وتنخرط ضمن أفراد الأسرة التي ينفق عليها الأب أو الابن أو الأخ أو العم وما عسى التعويض المالي الذي تأخذه المطلقة أن يغنى عنها شيئاً، بالغاً ما بلغ بعد أن فقدت المرأة أقرب وأعز الناس إليها ألا وهو زوجها، وما عساه أن يدفع عنها بعض ما يلحقها من آلام نفسية وأمراض جسدية نتيجة الطلاق، ولكنه المنظار المادي الهابط الذي لا يقيم وزنا للإنسان الذي هو روح وجسد، ولا قيمة للجسد بدون الروح، ولكن القوانين الوضعية لا تعرف الروح لأنها تعيش بدون روح.

والقوانين الوضعية التي أخذت بالطلاق التعسفي مالت إلى الاقتباس من القوانين الغربية القائلة بنظرية التعسف في استعمال الحق وهو قانون روماني قديم أراد منه واضعوه منع الطلاق بغض النظر عما تؤول إليه حياة الأسرة بعد ذلك، كما أن هذه القوانين مالت إلى الاقتباس من القوانين الغربية في معاملة المرأة عند الطلاق، حيث إن هذه القوانين تعطي للمرأة المطلقة نصف مال الرجل مهما كان سبب الطلاق

ودوافعه، وربما يؤدي بهم مستقبلاً إلى أن يفرضوا للمرأة على زوجها راتباً تقاعدياً.

وما أرى في هذه القوانين وواضعها إلا تتبعاً لسدن من قبلنا من أهل الكتاب حذو الخطوة بالخطوة، ولذلك فإن المؤتمرات الخاصة بالمرأة والحضور الكثيف من دعاء المرأة من الغرب أو الشرق ومن وافقهم من علماء السلاطين قد أوصلوا المرأة إلى هذه الحالة المزرية من الخروج على منهج الله تعالى، وبالتالي تدمير حياتها الأسرية وتشريد ابنتها في ظل غياب الدولة الإسلامية الراعية لأبنائهما، وأخذت النساء تلهمن فقط وراء المادة من التعويض عن الطلاق أو راتب الوظيفة.

وما تعديلات المادة ١٣٤ من قانون الأحوال الشخصية الأردني الأخيرة إلا رضوخ لبعض مطالب هذه المؤتمرات وتنص المادة المشار إليها بعد تعديلها على الآتي :-

"إذا طلق الزوج زوجته تعسفاً كان طلقها لغير سبب معقول وطلبت من القاضي التعويض، حكم على مطلقها بالتعويض الذي يراه مناسباً بشرط أن لا يتجاوز نفقتها عن ثلاثة سنوات ويدفع هذا التعويض جملة أو مقطعاً حسب مقتضى الحال ويراعى في ذلك حالة الزوج يسراً وعسراً ولا يؤثر ذلك على باقي الحقوق الزوجية الأخرى للمطلقة بما فيها نفقة العدة" ^١.

^١ - قانون الأحوال الشخصية الأردني نص المادة ١٣٤.

وقد كانت قيمة التعويض قبل التعديل لا تتجاوز نفقتها عن سنة واحدة فرفعت في التعديل الأخير إلى ثلاثة سنوات.

ويجب على المنصف أن يلاحظ أن دعاء التعويض في الطلاق التعسفي يهولون كثيراً ويركزون على عواطف النساء أكثر من تركيزهم على الناحية العقلية الواقعية، فيظهرن للناس أن هناك جيوشاً جرارة من النساء يلقى بهن إلى الشارع يومياً وتعاني النساء أشد المعاناة نتيجة الطلاق ونتيجة ظلم الرجال لهن وأن هؤلاء الرجال مجرمون يجب معاقبتهم، ويضربون صفاً عن ظلم النساء وخروجهن على حدود الشرع وحقوق الزوج الأمر الذي يؤدي إلى الطلاق.

والواقع يشهد بأن حالات الطلاق ليست بالصورة القاتمة التي يصورها البعض وما يقع منها من ظلم للنساء فهي حالات نادرة، والنادر لا حكم له. ولكن دعاء التعويض يريدون أن يسحبوا جميع حالات الطلاق ويشنفواها على أنها ظلم وتعسف، والقصد الأول والأخير هو تحريم الطلاق أو منع الرجال منه، وهذا مناقض لمنهج الإسلام في العلاج الشافي لكل قضايا المجتمع ومشاكله، ولكن حكم الله تعالى لا يرضي كثيراً من الناس وخاصة الذين يسرون في خدمة الأفكار الوافدة دون تمحيص لأهدافها البعيدة.

هناك أوجه شبه بين المتعة والتعويض وهناك مميزات للمتعة على التعويض يمكن إجمالها في النقاط التالية:-

أ. أوجه الشبه بين المتعة والتعويض.

يمكن تلخيص أوجه الشبه بين المتعة والتعويض في الطلاق التعسفي في قانون الأحوال الشخصية الأردني في الآتي.

١. كل من المتعة والتعويض يجب للمطلقة بعد الطلاق.

٢. كل من المتعة والتعويض جبر للوحشة التي وقعت للمطلقة، وسد حاجتها المالية.

٣. كل من المتعة والتعويض يقدر القاضي عند الاختلاف.

٤. كل من المتعة والتعويض له حد أعلى يقدر القاضي في المتعة ويحدده القانون في التعويض.

ب. مميزات المتعة على التعويض:

بالرغم من أن هناك أوجه شبه بين المتعة والتعويض إلا أن المتعة تتميز على التعويض بعدها وجوه منها:-

١. المتعة أكمل من التعويض لأن دليلها منصوص عليه في الكتاب الكريم بينما التعويض ليس كذلك.

٢. مجال المتعة أوسع من مجال التعويض إذ أن المتعة عند جمهور الفقهاء في جميع حالات الفرقة سواء كانت طلاقاً أو فسخاً وسواء أكان الطلاق وقع من الزوج أو وقع من القاضي مع اختلاف بين الفقهاء في حالات الفسخ التي توجب المتعة أما التعويض فيجب

للمطلقة بدون سبب ولم يتعرض القانون إلى الطلاق الذي يوقعه القاضي ولا إلى الفسخ إذا كان الزوج هو المتسبب في الفسخ.

٣. المتعة تجب للمطلقة دون إبداء أسباب الطلاق وأما التعويض فلا يجب على الزوج إلا إذا طلق بدون سبب معقول.

ومن هنا نلاحظ أن الأولى هو المطالبة بيعطاء المرأة متعة الطلاق وليس التعويض لأن القول بالتعويض يفتح الباب على مصراعيه لتبدل التهم وإبداء الأسباب من الزوجين فالمرأة تسعى لاتهام الزوج بأنه طلقها بلا سبب، والرجل يحاول الإثبات بالأسباب التي دعته إلى الطلاق وهذا بدلاً من ستر العيوب يؤدي إلى فضح المستور فيترتب على التعويض ضرر أكثر من المنفعة التي تحصل عليها المرأة فكان الأولى عدم المطالبة بالتعويض لما يترتب عليه من المفاسد، ولما يفضي إليه من أضرار، ودرء المفاسد أولى من جلب المنافع^١.

وأختم هذا البحث بذكر النتائج التي توصلت إليها :-

من خلال البحث والنظر في أقوال الفقهاء المستنبطه من الكتاب والسنة في موضوع الطلاق التعسفي توصلت إلى النتائج التالية:-

١- القرطبي محمد الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٠٠-٢٠١-٢٠١ الزيلعي/عثمان/٢، الرملي مغنى المحتاج ٣/٢٢٩، ابن قدامة عبد الله المغقي ٧/١٤٠، السرخسي شمس الدين المبسوط ٦/٦١، ابن حزم علي المحتلي ١٦٧، ٢٤٥/١٠، ٢٤٦.

١. الطلاق حق خالص للرجل له أن يوقعه متى شاء وليس لأحد أن يطالبه ببيان الأسباب فالأمر بينه وبين الله.
٢. لا يجوز بحال من الأحوال منع الأزواج من الطلاق سواءً كان صرامة بالنص على ذلك أو واقعاً من خلال ترتيب تعويض على الطلاق.
٣. الذي يقلل من الطلاق هو تربية أفراد المجتمع عموماً والأزواج خصوصاً على تقوى الله ومراقبته في تصرفاتهم أما العقوبة المالية فلا تجدي.
٤. محاولة إصلاح العلاقة بين الزوجين بإشراك جميع الأطراف عند الشقاق من الأهل والمحكمة والمحامين أولى من دفع الزوجات إلى رفع القضايا ضد الأزواج وطلب التعويض.
٥. ترك أمر التعويض إلى التراضي بين الزوجين أولى من ربطه بالمحاكم لأن ما يدفعه الزوج بالتراضي قد لا يدفعه عن طريق المحكمة وهذا أولى وألائق بكرامة الزوجين.
٦. أخذ التعويض في الطلاق التعسفي أكل للمال بالباطل وإن صدر به حكم قضائي إذ أن الحكم القضائي الدنيوي لا يغير حكم الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه".^١

^١ - ابن حنبل /أحمد المسند/ ٧٢/٥

٧. الأخذ بمعنة الطلاق أولى من القول بالتعويض في الطلاق التعسفي
لوجود نص شرعي على معنة الطلاق بينما لا يوجد نص على
التعويض.

٨. إعطاء المرأة تعويضاً بدل الطلاق يجعلها تجراً على الرجل
وتتغص عليه حياته فإن طلقها بعد ذلك يكون متعرضاً في الطلاق.

٩. هدف القانون من فرض التعويض للمطلقة ليس المحافظة عليها
وجبر وحشتها وفقرها وإنما الهدف منه منع الطلاق مجازة لأهل
الكتاب من اليهود والنصارى.

وهذه أهم نتائج البحث فإن أصبت فذلك فضل من الله ومثله وإن
أخطأه فمن الشيطان والله ورسوله من ذلك براء. وأخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والله أسأل أن يوفق الجميع لخدمة
الإسلام وال المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم.

مصادر البحث

- ١ القرآن الكريم.
- ٢ كتب التفسير
- ٣ كتب الحديث:
 - مسنن الإمام أحمد بن حنبل.
 - سنن أبي داود تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني طبع دار إحياء السنة.
 - صحيح البخاري تأليف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري طبع دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثالثة.
 - سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد الفزوي طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٤ م.
 - السنن الكبرى للإمام البهقي.
 - المستدرك على الصحيحين.

٤ - كتب الفقه (الحنفي)

- ابن عابدين.
- حاشية رد المحتار على الدر المختار محمد أمين الشهير بابن عابدين طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة

الثانية سنة ١٩٦٦ م.

- المبسوط لشمس الدين محمد بن أبي سهل نشر دار المعرفة
بيروت / لبنان
- الزيلعي: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام فخر الدين
عثمان بن علي الزيلعي نشر دار المعرفة بيروت / لبنان.
- الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين
أبي بكر بن مسعود الكاساني نشر السيد زكريا على يوسف.
- الهدایة شرح بداية المبتدئ للإمام برهان الدين أبي الحسن
علي بن أبي بكر المرغيناني طبع مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر.
- الموصلی: الاختیار لتعلیل المختار للسید عبد الله بن محمود
بن مودود الموصلی الحنفی / دار المعرفة بيروت

٥ - كتب المالکية:

- ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتضى/أبو الوليد محمد بن
أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي/بيروت / دار الفكر.
- ابن عرفة: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير/محمد بن أحمد
بن عرفة/المكتبة التجارية/القاهرة

٦ - كتب الشافعیة:

- الشافعی: الأم / محمد بن إدريس الشافعی / كتاب الشعب.
- الشربینی : مفہومي المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج / محمد
الخطيب الشربینی / بيروت

٧- كتب الخانبلة:

- ابن قدامة: المغني/موفق الدين ابن قدامة المقدسي / مكتبة الجمهورية العربية/ مصر .

كتب الظاهرية:

- ابن حزم: المحلى/علي بن سعيد بن حزم / بيروت/ منشورات المكتب التجاري كتب الأحوال الشخصية

- أبو زهرة : الأحوال الشخصية/محمد أبو زهرة/دار الفكر العربي/مصر ط ٣٥٧ م ١٩٥٧

- بدران : الزواج والطلاق في الإسلام/بدران أبو العينين / الاسكندرية

- الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته / د. وهبة الزحيلي / دار الفكر / دمشق / ط ١٩٨٤ م ١٩٨٤

- ذياب : متعة الطلاق وعلاقتها بالتعويض عن الطلاق التعسفي/زياد صبحي علي ذياب/دار الينابيع ط ١٩٩٢ / ١

- السباعي : الأحوال الشخصية / مصطفى السباعي / مطبعة جامعة دمشق / دمشق / ط ٣٢ / ١٩٧٠

- السرطاوي: شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني / د. محمد السرطاوي / عمان: دار العدوي / ط ١٩٨١ / ١

- الصابوني : مدى حرية الزوجين في الطلاق / عبد الرحمن الصابوني / دمشق / دار الفكر / دمشق / ط ١٩٦٨ / ٢

الطلاق التعسفي ومدى مطابقته للأحكام الشرعية

- عبد الحميد : الأحوال الشخصية / محمد محيي الدين عبد الحميد / محمد علي صبيح / مصر / ط ٣ / ١٩٦٦
- عتر : أبغض الحال / نور الدين عتر / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط ٢
- العطار: الأسرة وقانون الأحوال الشخصية / عبد الناصر توفيق العطار / مطبعة السعادة / مصر

كتب موضوعات مختلفة:

الدولي

- ١. الوجيز في الحقوق الرومانية وتاريخها / د. محمد معروف الدولي / مطبعة جامعة دمشق / دمشق / ط ٤ / ١٩٦١ م
- ٢. السيد: مجلة العلوم القانونية والاقتصادية / د. مصطفى السيد كلية الحقوق / جامعة عين شمس / ١٩٦٣ / السنة الخامسة مطبعة جامعة عين شمس / ١٩٦٣ / السنة الخامسة

كتب اللغة العربية

- ١. ابن منظور : لسان العرب / جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور / بيروت / دار صادر / ١٩٥٦ .
- ٢. أنيس وزملاؤه: المعجم الوسيط / د. أنيس وزملاؤه / مجمع اللغة العربية / القاهرة / ط ٢
- ٣. الجرجاني : كتاب التعريفات / الشريفي على بن محمد الجرجاني / دار الكتب العلمية / بيروت / ط ١ / ١٩٨٣ م .
- ٤. الفيروز أبادي : القاموس المحيط / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي / القاهرة / مصطفى البابي الحلبي / ط ٢